حمل رسالة من السيستاني الى بوش اكدت التزام المرجعية بالمشروع الديمقراطي

عادل عبد المهدي نائب الرئيس العراقي قام بزيارة خاصة لعرض مخاوف العراقيين من تخلي امريكا عنهم

لندن ـ «القدس العربي»:

قالت صحيفة «واشنطن بوست» ان زيارة عادل عبد المهدي نائب الرئيس العراقي الاخيرة لواشنطن، الذي وصفته بانه احد اهم حلفاء امريكا في اثناء التحضير للاطاحة بصدام حسين، كانت «خاصة» وتهدف الى نقل رسالة نيابة عن المرجعية الشيعية العراقية آية الله علي السيستاني. والتقى عبدالمهدي مع الرئيس بوش ونائبه ديك تشيني، ووزير دفاعه دونالد رامسفيلد. وبحسب الرسالة التي حملها عبدالمهدي وكشف عن محتوياتها لعدد من الصحافيين الامريكيين ان السيستاني ابلغ الادارة الامريكية ان «العراق متمسك بالديمقراطية والدستور ولكن ما يريد السيستاني معرفته ان كان الامريكيون لا زالوا متمسكين بوعودهم».

وقال عبد المهدي ان المسؤولين العراقيين يشعرون ان الفترة الحالية «حرجة، ونريد ان نتأكد من اننا نعرف ما يحدث، وما هي حقيقة الاستراتيجية الامريكية في العراق». واضاف المسؤول العراقي قائلا «نقرأ في الاعلام عن افكار متعددة ومواقف، ولهذا نريد فعلا معرفة ان كانت هناك خطة «ب» اخرى ام لا» اي استراتيجية خروج ام لا. وأكد عبدالمهدي ان بوش التزم بدعم الحكومة العراقية. وتحدث عبدالمهدي قائلا «عندما اقرأ الصحف الامريكية اشعر بالتشتت». وقالت الصحيفة ان خوف المسؤولين العراقيين نابع من الحديث والجدل الذي يثيره الموضوع العراقي في الاعلام الامريكي، حيث برزت دعوات كثيرة لسحب القوات الامريكية من العراق بما فيها الاصوات التي تعالت داخل ادارة بوش عن التخلي عن المشروع الديمقراطي في العراق. ويبدو ان زيارة المهدي لها علاقة بموقفين مختلفين او غير منسقين بين الادارة الامريكية والحكومة العراقية، فكما يشعر العراقيون فان ادارة بوش تبحث عن وسائل للتخلي عن العراق والهرب من البلاد بسبب تدهور الوضع الامني. وتقول الصحيفة ان الحكومة العراقية، والسيستاني والقادة الشيعة لا يشاركون رؤية الامريكيين بتخفيف عدد الجنود ولا بحس انهاء المهمة السريع، ويعتقد المسؤولون ان الحكومة العراقية ليس لها وقت طويل في الحكم وتحتاج لوقت اخر كي تنجح، وعليه فهم ليسوا مهتمين بالحديث الذي يدور في امريكا عن ضرورة وضع استراتيجية للخروج.

وتقول الصحيفة ان الصحافيين ركزوا في اسئلتهم عن السبب الذي لم ينخفض فيه مستوى العنف في العراق بعد تشكيل الحكومة والاحاديث عن الحرب الاهلية. وهو ما قلل من اهميته عادل عبدالمهدي، حيث قال ان العراق لم يدخل مرحلة الحرب الاهلية ولا يحتاج الى زيادة في عدد الجنود الامريكيين الذين وصل عددهم الان الى 140 الف جندي. ويبدو ان عبد المهدي كان يرغب في شراء الوقت، حيث قال ان ما يريده العراقيون «وقت، فدولة مثل العراق تحتاج لوقت».

واشار الى ان الانتخابات لانتخاب حكومة دائمة تمت قبل ثمانية اشهر والحكومة الدائمة لم تنتخب الا قبل عدة اسابيع على حد قول المسؤول العراقي. والقى عبدالمهدي اللوم في عدم تقدم الحكومة العراقية على ما اسماه الوضع الديكتاتوري السابق حيث قال «الوزراء الجدد جاؤوا من وضع سياسي سيئ واضطهادي، لم نستورد وزراء من خارج العراق ولا يمكننا ذلك، ستحدث اخطاء كثيرة، والامريكيون ارتكبوا العديد من الاخطاء وكان على العراقيين دعمهم» في النهاية.

واكد عبد المهدي ان الخيار المطروح امام العراقيين، اي الحكومة انه ليست لديهم «استراتيجية خروج، او جدول زمني للانسحاب» وما ستقوم به الحكومة هو مواصلة «العمل، انها عملية طويلة، وبناء الدولة حجرا فوق حجر». وقللت الصحيفة من امكانية ان تقوم الحكومة التي ينتمي اليها عبدالمهدي بالتغلب على الخلافات المذهبية، والاحزاب السياسية التي تقاتل بعضها البعض في الشوارع اكثر من التحاور والتفاوض في الحكومة.

كما ان تحقيق الديمقراطية وان اعتمد على التزام الحكومة العراقية بها الا انه متعلق بالامريكيين وان كان لديهم الوقت والقدرة على مواصلة تصديق التعهدات والوعود العراقية ام لا كما ختمت الصحيفة المقال.

صبي ورجل عراقيان يحاولان انقاذ احد اقربائهما عقب انفجار سيارة مفخخة في بعقوبة امس

وزارة الدفاع: خلاف قانوني يؤجل استلام مراكز قيادة من الجيش الامريكي

■ بغداد ـ رويترز: قال الناطق الرسمي لوزارة الدفاع العراقية امس الاثنين ان خلافا قانونيا حول صياغة بعض فقرات الاتفاق الخاص باستلام السيادة لمراكز القيادة من الجيش الامريكي كان السبب وراء تأجيل مراسم التوقيع حتى اشعار اخر. وقال محمد العسكري في مؤتمر صحافي عقده في بغداد ان مذكرة التفاهم التي كان من المنتظر التوقيع عليها يوم السبت الماضي بين الجيش العراقي والجيش الامريكي والتي «تحدد سبل التعاون بين الاجهزة الامنية العراقية وبين القوات متعددة الجنسيات تم تأجيل مراسم التوقيع عليها بسبب وجود فقرات ونصوص قانونية بحاجة الى اعادة صياغة».

واضاف العسكري ان المستشارين القانونيين لوزارتي الدفاع ومجلس الوزراء «ارتأوا تأجيل التوقيع على المذكرة وطلب منح وقت اكبر لاعادة صياغة بعض هذه الفقرات...وليس هناك خلاف حول الصلاحيات».

وحاول العسكري في المؤتمر الصحافي التهوين من عملية التأجيل قائلا «الايام القليلة القادمة ستشهد توقيع المذكرة».

ومضى يقول «حسب معلوماتي ان الوثيقة انجزت الان من قبل وزارة الدفاع وهي الان عند القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء العراقي بانتظار ان يطلع على اخر التفاصيل واقرارها».

وكانت مراسم توقيع الوثيقة قد تأجلت في اللحظة الاخيرة يوم السبت الماضي وقال متحدث من الجيش الامريكي «هناك خلاف بشأن صياغة الوثيقة التي تحدد الخطوط العريضة للعلاقة الجديدة بين قوات الائتلاف والعراقيين». واضاف «الاعتراضات اثارتها الحكومة العراقية وهو امر محرج...وتقرر عدم التوقيع على الوثيقة». ورغم حرص العسكري على عدم اعطاء اية تفاصيل حول المذكرة وطبيعتها الا انه قال انها «ذات تأثير كبير وتعني الشيء الكثير للقوات المسلحة العراقية وخاصة باعادة استلام الملف الامني وكذلك اعادة ملف السيادة كاملا».

واضاف ان التوقيع على المذكرة يستدعي التوصل الى صياغة فنية بحيث تراعي «الدستور العراقي وتلاحظ وتراجع مجمل البروتوكولات والاتفاقيات والمذكرات (الموقعة) مع القوات متعددة الجنسيات منذ عام 2003 وحتى الان».

وقال العسكري «الطرفان متفقان على تسليم السيادة كاملة الى الجانب العراقي ولم يعترض الامريكان على اي جانب سيادي...لكن العملية تحتاج الى تنسيق». واضاف «لكل طرف وجهة نظر والنتيجة ان نسعى الى تحقيق المصلحة العامة وما يخدم القوات المسلحة العراقية».

وتحاول الحكومة العراقية جاهدة استلام الملفات الامنية وانهاء سيطرة الجيش الامريكي على هذه الملفات وخاصة ما يتعلق بمراكز القيادة بحلول نهاية العام الحالي وهو موعد يرى عدد من المحللين انه امر صعب المنال خاصة بعد تصاعد وتيرة اعمال العنف الطائفي وازدياد حدتها في عدد من المدن العراقية وهو ما أدى الى اعادة انتشار القوات الامريكية في عدد من المدن العراقية.

الديمقراطيون يصفون خطاب البيت الابيض حول العراق بـ«المهين»

■ واشنطن ـ اف ب: انتقدت المعارضة الديمقراطية بحدة الاحد حملة ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش التي رأت ان معارضي الحرب في العراق «انهزاميون» يشبهون الذين حاولوا تهدئة النازيين في الحرب العالمية الثانية.

وكان عدد من كبار مساعدي بوش بمن فيهم نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد اكدوا في تصريحات اتسمت بالحدة الاسبوع الماضي ان النزاع في العراق يشكل جزءا حاسما من الحرب على الارهاب وتطرقوا الى الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة.

وقال رامسفيلد «هل يمكننا ان نسمح لانفسنا بالاعتقاد بطريق ما انه يمكن تهدئة المتطرفين؟».

ورأى البرلمانيون الديمقراطيون ان البيت الابيض يحاول مهاجمة منتقديه عبر التشكيك بوطنيتهم وبتصميمهم على مكافحة التهديدات الارهابية.

وقال النائب عن ماساشوسيتس مارتي ميهان لشبكة التلفزيون الامريكية «سي ان ان» ان «هذه التصريحات مهينة. انهم يهاجمون اي شخص يحاول التصدي لهم ومعارضة سياستهم. اعتقد ان هذا خطأ».

واتهم ادارة بوش بانها تحاول الربط بين اعتداءات الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) 2000 بالحرب في العراق التي تلقى شعبية، تمهيدا للانتخابات التشريعية التي ستجرى في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. وقال ان «الادارة تحاول ان تخلط بين الذكرى الخامسة لاعتداءات 11 ايلول (سبتمبر) والارهاب والعراق».

من جهته، قال السناتور الديمقراطي عن ديلاور جوزف بيدن ان رامسفيلد ذهب «بعيدا جدا».

وقال لشبكة «ايه. بي. سي» الاسبوع الماضي ان وزير الدفاع «كان يعي ما يفعله ووجه الشبه الوحيد بين هذه الحرب والحرب العالمية الثانية هو ان هذه الحرب ستستمر على ما يبدو المدة التي استغرقتها الحرب العالمية».

ورأى ان لغة الادارة بسيطة جدا والتهديدات والازمات العديدة التي تواجهها الولايات المتحدة لا يمكن ان تحل بالوسائل العسكرية وحدها. وقال «نحتاج الى حلول سياسية ومن المحزن ان لا احد في هذه الادارة يعلم شيئا عن هذه الحلول».

لكن النائب الجمهوري كريستوفر شايز دافع عن رامسفيلد. وقال «اقرأ خطأ رامسفيلد لكنني اتمعن فيه بدقة. اعتقد ان الناس يجب ان يعوا هذه الحرب التي نواجهها وان الارهاب الاسلامي تهديد حقيقي. نرى ذلك في لندن ونرى ذلك في اوروبا وسنرى ذلك في الولايات المتحدة ومن الافضل ان يفيقوا».

قلق شديد لدى الطرفين إزاء احتمال حدوث «مفاجأة» في نتائج الانتخابات الرئاسية

اليمن: المعارضة تنتحر للفوز بالرئاسة «مقابل انعدام المقابل» والحزب الحاكم يستميت للإبقاء عليها بيده

الرئيس اليمني علي عبد الله صالح

صنعاء ـ «القدس العربي»

ـ من خالد الحمادي:

يزداد المشهد الانتخابي اليمني سخونة يوما بعد يوم مع اقتراب ساعة الصفر نحو يوم الاقتراع للانتخابات الرئاسية والمحلية المزمع إجراؤها متزامنة في 20 أيلول (سبتمبر) الجاري، وإن كان التنافس والصراع قائما على أشده بين حزب السلطة وتكتل أحزاب اللقاء المشترك المعارض على كرسي الرئاسة.

فكلما مرّ يوم، شهد مفاجآت انتخابية جديدة، من قبل طرفي السلطة والمعارضة، بشأن المنافسة على المقعد الرئاسي الذي يشهد لأول مرة منافسة ساخنة، بغض النظر عن اختلال التوازن بين إمكانيات الطرفين، حيث يراهن حزب المؤتمر الحاكم على إمكانيات الدولة وقدراتها، يراهن تكتل المعارضة على رصيده الجماهيري وما خلقته السلطة من عداوات في الشارع اليمني لنظامها ولسياستها الاقتصادية تحديدا.

المفاجآت اليومية تتمثل أغلبها في انفلات زمام الأمور أثناء الحملات الدعائية، واستخدام جميع الطرق والوسائل لمحاولة ضرب الطرف الآخر في «العظم» وإنزال ضربة قاضية عليه، للإجهاز على قواه وإحراز «فوز» انتخابي في الانتخابات الرئاسية مهما كلفه ذلك من ثمن.

كل أخلاقيات التنافس الانتخابي تقريبا انتهت وبدأ كل طرف يوجه ضربات موجعة نحو الآخر بشتى الوسائل والطرق، ضمن حملاته الانتخابية، ووصل الأمر الى درجة المواجهات الدامية في محافظة الجوف الأكثر قبلية، التي شهدت حتى الآن حادثتي اقتتال ذهب ضحيتهما العديد من القتلى والجرحى، بالإضافة الى وفاة اثنين من أقرباء مرشحي الرئاسة في ظروف غامضة، على الرغم من بعد المسافة من يوم الاقتراع، الذي يُخشى أن يكون أكثر دموية من الانتخابات السابقة، نظرا لحدة المواجهة الانتخابية الحالية.

حزب المؤتمر الحاكم استخدم سياسة «فرق تسد» بين القبائل وداخل صفوف الأحزاب المعارضة منذ وقت مبكر، وقام بشراء ولاءات حزبية وقبلية ووجاهات وشخصيات مؤثرة في المجتمع اليمني، بما فيها داخل تكتل الأحزاب المعارضة التي تنافسه بقوة.

كسب لصفّه، ولاء أكبر شخصية مؤثرة في المجتمع اليمني وهو الزعيم الديني الشيخ عبد المجيد الزنداني، رئيس مجلس الشورى «اللجنة المركزية» لحزب الإصلاح، أكبر أحزاب تكتل اللقاء المشترك المعارض، والذي يرأس جامعة الإيمان الدينية، وهو وجامعته يقعون تحت طائلة الاتهامات الأمريكية، بدعم وإيواء الإرهاب.

حيث قام الرئيس علي عبد الله صالح الشهر الماضي بحضور حفل تخرج دفع من طلاب جامعة الإيمان، وتمويل بعض مشاريع الجامعة بمبالغ كبيرة ووعود باستكمال البنية التحية الأساسية لحرم جامعة الإيمان، علاوة على ذلك ان مجرد حضور صالح حفل تخرج طلابها أزاح عن كاهل الزنداني التهم الأمريكية ـ ولو من الطرف اليمني ـ ضده وضد جامعته.

صالح هدف من هذا التقارب مع الزنداني مؤخرا لكسب ولائه أو على الأقل إبعاده عن المعركة الانتخابية، بتحييد موقفه ونشاطه الخطابي الأكثر تأثيرا في الأوساط الشعبية والإسلامية تحديدا، خشية استخدامه من قبل حزبه ذي التوجه الإسلامي «التجمع اليمني للإصلاح» لتحريض الشارع اليمني ضد صالح خلال الحملات الانتخابية للرئاسة، التي يتنافس فيها الرئيس علي عبد الله صالح كمرشح للحزب الحاكم مع المهندس فيصل بن شملان، مرشح تكتل اللقاء المشترك المعارض الذي يضم خمسة أحزاب معارضة رئيسية في مقدمتهم حزب الإصلاح، والاشتراكي اليمني، والوحدوي الناصري.

وتمكن الحزب الحاكم كذلك من كسب ولاء التيارات السلفية في البلاد، على الرغم من موقفها المعادي للنهج الديمقراطي، مقابل منحها العديد من الامتيازات والتسهيلات المستقبلية، والتي يهدف الحاكم الى تقويتها في الوقت الحالي لسحب البساط ولو قليلا من تحت أقدام حركة الإخوان المسلمين التي تعمل تحت لافتة «حزب الإصلاح».

ولقد تفاجأ الوسط السياسي اليمني عند ما قدّم الحزب الحاكم أحد أقطاب السلفية الجدد الشيخ أبو الحسن المصري لإلقاء كلمة العلماء في المهرجان الخطابي للرئيس المرشح صالح في محافظة مأرب، على الرغم من عداء الرجل المعلن للديمقراطية وما زاد الطين بلّة أنه أعلن في كلمته فتوى صريحة بـ«عدم جواز منافسة ولي الأمر» ومضمونها ينسف عدم جواز إجراء الانتخابات الرئاسية والنهج الديمقراطي وكذا مبدأ التداول السلمي للسلطة.

الخطاب الانتخابي بشكل عام خلال الحملة الانتخابية للرئيس «المرشح» صالح تضمنت لغة أكثر حدية من أي وقت مضى ضد تكتل أحزاب اللقاء المشترك المعارض وضد مرشحه فيصل بن شملان، الذي أصبح محل تندّر وسخرية من قبل قيادات وأقطاب الحزب الحاكم.

وتردد في نطاق ضيق أن حزب المؤتمر الحاكم استخدم أساليب جديدة في كسب ولاءات أفراد الجيش والأمن من خلال تكليف الشخصيات المؤثرة في كافة هذه الأجهزة بتفعيل نشاطهم وتواصلهم مع أفراد هذه القوات لـ«إقناعهم» بضرورة التصويت لصالح مرشح الحزب الحاكم والابتعاد تماما عن الأسلوب القديم باستخدام «الأوامر» العسكرية لإجبارهم على التصويت لصالحه، التي أثبتت مرارا عدم جدواها.

علاوة على ذلك ان الحزب الحاكم، وفقا للعديد من المصادر، استعان برئيس الحملة الانتخابية للرئيس الفرنسي جاك شيراك لإدارة الحملة الانتخابية الرئاسية، الذي وصل صنعاء قبل نحو ثلاثة أشهر، وكذا بطاقم أمني مصري رفيع المستوى الذي وصل صنعاء الشهر الماضي للاستفادة من (التجربة المصرية) في الانتخابات الرئاسية.

وبمقابل استماتة الحزب الحاكم في الفوز بالانتخابات الرئاسية انتحر تكتل أحزاب اللقاء المشترك المعارض وبالذات «الإسلاميون» من أجل تحقيق هذا الفوز، ولو «انتزاعه من بين أنياب الأسود»، على حد تعبير الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، عقب الانتخابات النيابية عام 1997.

فلقد دخل الإسلاميون المعارضون، ممثلين بحزب الإصلاح وبمعية حلفائهم في تكتل اللقاء المشترك، الانتخابات الرئاسية بكامل ثقلهم السياسي، لإعلان تحدّ صريح لنظام الرئيس صالح وليضعوا بذلك نهاية لـ«التحالف» الضمني معه الذي استمر منذ توليّه السلطة وحتى موعد انعقاد هذه الانتخابات الرئاسية، التي يخشى الإسلاميون أن يعقبها تحوّل جذري في تعامل النظام مع حركتهم الواسعة في البلاد في حالة احتفاظ حزب المؤتمر الحاكم بمقعد الرئاسة، وبالتالي ينتحرون في الحصول على هذا الفوز الذي يعتبرونه رهانا على مستقبلهم السياسي.

ولقد تجاوزت اللغة الانتخابية التي استخدمها تكتل اللقاء المشترك المعارض وفي مقدمتهم الإسلاميون الدبلوماسية المعهودة عنهم والرصانة في الهجوم على الآخر، حيث ظهرت صحيفة (العاصمة) التي يصدرها فرع حزب الإصلاح بالعاصمة صنعاء بعددها الأخير بلغة (انتحارية) ضد الرئيس صالح وحزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم، ووصفته بأبيات من الشعر:

«يا مؤتمر غلطان من سمّاك عام وأنت خصوصي للسرق والمفسدين

سرنا وضحينا نزيل حكم الإمام وأنتم نهبتونا على مر السنين».

علاوة على أن هذا العدد تضمن بيانين سياسيين هما الأكثر إثارة وانتحارية، الأول بعنوان «بيان رئاسي رقم واحد، من الرئيس فيصل بن شملان» وهو بيان افتراضي يصف الوضع بعد فوز بن شملان في الانتخابات الرئاسية، والذي نسف فيه النظام الحالي بأقسى الصور ووصفه بالنظام البائد. كما كان البيان السياسي الافتراضي الآخر تحت عنوان «بيان وداع للرئيس السابق علي عبد الله صالح» والذي تضمن في طياته عبارات شديدة القسوة على الرئيس صالح وعلى نظامه الذي حكم البلاد طيلة 28 عاما خلت.

وعلمت «القدس العربي» من مصدر مقرّب من حزب الإصلاح أن سبب إقدام الإسلاميين على خطوة منافسة الرئيس صالح بشدة ومعارضة نظامه منذ وقت مبكر بتحالفهم مع كل خصوم الماضي جاء «مقابل انعدام المقابل» في تحالفهم الطويل مع النظام، وكذا مواجهتهم للكثير من الضربات الموجعة منه، في العديد من المراحل، لـ«إبقائهم تحت السيطرة» ومنع أية محاولة من قبلهم للخروج من القمقم.

وأوضح أن قرارهم بمنافسة الرئيس صالح هدف على ما يبدو الى وضع حد لحالة المناورة السياسية الطويلة التي أرهقتهم دون نتائج إيجابية لصالحهم، كما أنهم يطمحون الى تحقيق هدفين رئيسيين في هذه الانتخابات وهي أهداف مشتركة مع بقية أحزاب المعارضة، تتركز حول وضع حد للترتيب لعملية «توريث السلطة»، وكذا الحصول على نصيب الأسد من مقاعد الانتخابات المحلية، مقابل اكتساحهم للانتخابات الرئاسية ودخولهم في «مقايضة محتملة» للمقاعد المحلية مقابل تسليم مقعد الرئاسة في حال فوزهم بذلك.

ويظل السباق اليمني نحو القصر الجمهوري والسعي نحو (الفوز) بمقعد الرئاسة مصدر قلق بالغ لكلا الطرفين، حزب السلطة وتكتل أحزاب اللقاء المشترك المعارض، لما يشكله من خسارة بالغة للحاكم في حال فقدانه موقع الرئاسة، ولما يعتبر انتحارا سياسيا في حال فشل المعارضة في ذلك، لاحتمال تأديبها أو الانتقام منها سياسيا عقب الانتخابات، لما قامت به من تفريغ كافة الاتهامات والتهم نحو الحزب الحاكم والرئيس صالح تحديدا.

ولا يخلو الطرفان من (حالة رعب) في حال حصلت مفاجأة انتخابية في الرئاسية، إذا حصلت المعجزة وفازت المعارضة بمقعد الرئاسة، للتوقعات باستحالة تسليم السلطة للفائز سلميا، لعدم تهيئة الظروف لذلك حتى الآن بعدم تجهيز المؤسسات الرسمية لمثل هذا الانتقال السلمي.

التوتر يسيطر على قضاة مصر من جديد بعد اسابيع من الهدنة مع الحكومة

القاهرة ـ «القدس العربي» ـ من حسام ابو طالب:

عادت اجواء الترقب الحذر تسيطر على قضاة مصر بعد اقل من اسبوع على تولي المستشار ممدوح مرعي منصب وزير العدل خلفا لمحمود ابو الليل الذي شهد عهده احداثا ساخنة خاصة فيهما يخص المواجهات التي وقعت بين نادي القضاة والحكومة المصرية.

وفي اول تصريحات عقب تولي مرعي حقيبة العدل اكد المستشار محمود الخضيري رئيس نادي قضاة الاسكندرية لـ«القدس العربي» انه بالرغم من التمنيات الحارة لمرعي بأن يوفق في عمله الا ان حالة من التوتر والترقب تسود اوساط القضاة بسبب ما يتم تسريبه من دوائر وثيقة الصلة بالحكومة والحزب الوطني حول سيناريوهات معدة في السر بغرض تكبيل نادي القضاة وعدم اطلاق يد حراس العدالة في ممارسة عملهم بحرية مطلقة.

وعبر الخضيري عن مخاوف بدأت تدب في اوساط القضاة بشأن الاقتراح الذي طرح مؤخراً من قبل قيادات الحزب الوطني حول امكانية اسناد مراقبة الانتخابات لهيئة مستقلة بعيدا عن القضاة، وحول ذلك الاقتراح اكد المستشار احمد صابر عضو مجلس نادي قضاة مصر والمسؤول عن متابعة تفعيل قرارات الجمعية العمومية غير العادية التي عقدت قبل شهرين ان النادي ومختلف المؤسسات القضائية لن تسمح بأي شكل ان تتم تنحية القضاة عن الاشراف على الانتخابات القادمة. اضاف بان مثل تلك السيناريوهات التي يتم تسريب افكار عنها كبالون اختبار ستواجه بصرامة شديدة من قبل نادي القضاة. وقال ان المرحلة القادمة سوف تشهد عودة للتصعيد بين عدة جهات بسبب رغبة الحزب الحاكم في مد يده الطولى في وجه اي محاولات للتغيير. وأكد المستشار هشام البسطويسي ان الشواهد تكشف عن ان هناك ترتيبات يجري الاعداد لها من أجل تهيئة الساحة لاحداث كبيرة. ونفى البسطويسي ان تكون هناك مفاوضات سرية بين القضاة وجهات حكومية من أجل تلطيف الاجواء او قبول نادي القضاة بالتعاون مع السلطة من أجل تمرير اي مشاريع محددة.

اضاف البسطويسي ان اي محاولات الهدف منها الزج بالقضاة مجددا في مراقبة اي انتخابات قادمة بدون وجود ضمانات بالحيادية والنزاهة وعدم تدخل السلطة التنفيذية سوف تواجه بالمقاطعة من جانب القضاة. من جانبه نفى المستشار سري صيام عضو المجلس الاعلى للقضاء ان تكون هناك مشاريع سرية يجري الاعداد لها في الوقت الراهن لها علاقة بالقضاة من قريب او بعيد.

كما نفى صيام ان يكون هناك تذمر في اوساط القضاة بسبب اي تعديلات وزارية منوها في تصريحاته لـ«القدس العربي» بأن جميع اعضاء النادي مشغولون بعملهم وانهم لن يتوانوا في تلبية نداء الوطن حينما يحتاج لهم في اية انتخابات.

وقد اكدت مصادر النادي وجود حالة من التوتر بين الاعضاء وهو عكس ما يؤكده بعض اعضاء المجلس الاعلى للقضاء الذين يشيرون الى ان حالة من التفاؤل باتت تخيم على الجميع بعد صور قانون السلطة القضائية في نهاية الدورة البرلمانية الاخيرة لمجلس الشعب.

على صعيد آخر نفى احمد عز عضو الامانة العامة للسياسات بالحزب الوطني ما يتم الترويج له حاليا بشأن عزم الحزب التخلي عن رقابة القضاة في اي انتخابات قادمة ونفى عز في تصريحاته لـ«القدس العربي» ان تكون هناك محاولات يجري الآن الاعداد لها سرا داخل الحزب الوطني بشأن تغييرات كبرى في قمة هرم السلطة.

وقال عز انه بعد ان انتهت الحرب الاسرائيلية ـ اللبنانية عادت بعض الصحف لفتح ملفات التغيير في مصر بحثا عن اي شيء يلفت الانظار.

واعترف عز بأن المؤتمر العام للحزب الوطني الذي سيعقد في المرحلة القادمة قد يشهد بعض المفاجآت الكبيرة التي تكشف النقاب عن ايمان الرئيس مبارك العميق بقيمة الحرية لافتا الى ان الرئيس رفض عقاب اي من الصحف التي تخرج على الاعراف واللوائح والعادات وتواجهه بأسلوب عنيف مما يؤكد على سعة صدره المتناهية، ونفى عز ان تكون التغييرات الوزارية المحدودة التي اجريت مؤخرا الغرض منها منع رياح التغيير عن مسارها.

الجيش السوداني يدعم موقف البشير الرافض لنشر قوات دولية في دارفور

الخرطوم ـ «القدس العربي»

ـ من كمال حسن بخيت:

■ الخرطوم ـ يو بي آي: أعلنت قيادة القوات المسلحة السودانية امس الاثنين عن تأييدها لموقف الرئيس عمر البشير الرافض لقرار مجلس الأمن نشر قوات دولية في دارفور.

وذكرت وكالة السودان للأنباء الرسمية اليوم أن قيادة القوات المسلحة أكدت «وقوفها ومساندتها لقرار رئيس الجمهورية الرافض للقوات الدولية والذي وجد التأييد والدعم من القوى الوطنية الصادقة وكافة القطاعات والمنظمات وجموع الشعب السوداني».

وأضافت أن قيادة الجيش السوداني «أعلنت جاهزيتها لتنفيذ أية مهام تسند إليها حفاظاً على سيادة وأمن واستقرار الوطن».

وأعلن هذا الموقف عقب اجتماع لقادة القوات المسلحة السودانية عقد امس في مقر القيادة العامة ترأسه «المشير البشير، رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة».

وقال البشير للقادة العسكريين «إن قرار مجلس الأمن يأتي في الوقت الذي بدأ فيه السودان تنفيذ اتفاقية السلام في دارفور بجانب المساعي المبذولة لتوفير الدعم اللازم للقوات الإفريقية من الحكومة السودانية والمنظمات الإقليمية».

وجدد البشير «موقف السودان الرافض لقرار مجلس الأمن باعتباره تدخلا سافراً في الشؤون الداخلية للبلاد وينتهك كرامة وسيادة الوطن ويهدف للوصاية عليه وإعادة استعماره من جديد».

وأضاف «ان الحكومة قادرة على حفظ السلام والأمن في دارفور وكافة أرجاء الوطن».

وشارك في الاجتماع وزير الدفاع ورئيس وأعضاء هيئة الأركان المشتركة وقادة الأسلحة والوحدات والإدارات بالقوات المسلحة.

يشار الى أن الرئيس السوداني أعلن في وقت سابق انه سيقود القتال ضد أية قوات دولية تتدخل في دارفور.

كوفي عنان يدعو الخرطوم لمراجعة موقفها من قرار مجلس الامن

ابدت الحكومة السودانية تراجعاً مشروطاً من موقفها الداعي لانسحاب قوات الاتحاد الأفريقي من دارفور بنهاية الشهر الحالي والذي اعلنه مجلس الوزراء السوداني عقب اجتماعه امس الاول الا ان الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل مستشار الرئيس السوداني قال ان القرار الذي اتخذته الحكومة بدعوة الاتحاد الأفريقي الى سحب قواته جاء ردا على الموقف الذي أعلنه الاتحاد بأنه لا يستطيع الإنفاق على قواته البالغ قوامها سبعة آلاف فرد بعد الموعد المحدد لانتهاء تفويضها وقال إنه يمكنها البقاء بشرط ألا تكون ضمن قوة تابعة للأمم المتحدة وعلمت «القدس العربي» ان الفا عمر كوناري رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي يجري مشاورات واسعة مع الرؤساء الافارقة لبلورة موقف افريقي موحد من قرار مجلس الامن 1706 .

ونفى نور الدين المازني المتحدث الرسمي لبعثة الاتحاد الافريقي تلقي البعثة بلاغا رسميا من الحكومة وحتى مساء امس لسحب القوات الافريقية في دارفور.

وفي دارفور لقي طالب بجامعة الفاشر مصرعه وأصيب 80 بجراح عقب اشتباكات وقعت أمس بين الطلاب وقوات الشرطة داخل الحرم الجامعي بمدينة الفاشر وأكد مدير جامعة الفاشر البروفيسور عبدالله عبدالحي إن أحداث شغب وقعت بين الطلاب داخل الجامعة ما أسفر عن مقتل أحدهم.

وقالت مصادر في مدينة الفاشر ان الأحداث وقعت إثر محاولة الشرطة فض ركن نقاش نظمته مجموعة من منسوبي جبهة الخلاص وان الشرطة قامت بتفريق الطلاب مستخدمة الأعيرة النارية الحية والهراوات واعتقلت اعداداً منهم

فيما دانت حركة جيش تحرير السودان التي يقودها كبير مساعدي الرئيس مني أركو مناوي، الحادث وقال بشارة حسن عضو الحركة إن وفد الحركة الموجود بالفاشر قام بالاتصال بالسلطات العليا في الولاية لإطلاق سراح الطلاب المعتقلين.

على صعيد متصل وخلال زيارته للعاصمة القطرية الدوحة امس الاثنين أعرب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان عن أسفه لرفض الخرطوم نشر قوات تابعة للمنظمة الدولية ودعا عنان الحكومة السودانية الى «مراجعة موقفها والعمل مع الأسرة الدولية والموافقة على نشر قوات الأمم المتحدة».

المفوضية الاوروبية تدعو السودان الى القبول بنشر قوة دولية في دارفور

■ بروكسل ـ اف ب: جددت المفوضية الاوروبية امس الاثنين دعوتها السودان الى القبول بنشر قوة تابعة للامم المتحدة في منطقة دارفور، فيما طلبت الخرطوم لتوها من الاتحاد الافريقي سحب قوته لحفظ السلام.

وقال امادوي التفاح المتحدث باسم المفوض الاوروبي للمساعدة الانسانية لوي ميشال «نأمل ان تفهم السلطات السودانية ان هذه القوة (للامم المتحدة) مهمة، وانها ستساعد السكان في العودة وبدء حياتهم مجددا».

وصوتت الامم المتحدة الخميس على قرار يلحظ استبدال قوة الاتحاد الافريقي التي تعاني صعوبات في التمويل والتجهيزات بقوة للامم المتحدة.

لكن الخرطوم التي ترفض «تدخلا اجنبيا» تعارض هذا الامر بشدة، وتقدم الرئيس السوداني عمر البشير من جهته بخطة تنص على نشر 10500 جندي سوداني لارساء الامن في الاقليم.

وكرر التفاح الاثنين انه «من الضروري الانتقال من القوة الافريقية الى القوة الدولية مع تفويض يعطي الاخيرة مزيدا من القدرة على التحرك على الارض».

وقال ان على السودانيين «ان يطمئنوا الى انه لن يكون ثمة تغيير كبير بين القوة الحالية وتلك التي ستقودها الامم المتحدة والتي ستكون قوة افريقية في شكل اساسي»، موضحا ان بروكسل تواصل اتصالاتها مع المسؤولين في الخرطوم لاقناعهم.

واضاف «نأمل ان يكون الحوار مثمرا، فهو لم ينته بعد».

ويشهد اقليم دارفور في غرب السودان منذ شباط (فبراير) 2003 حربا اهلية وازمة انسانية اسفرتا عن مقتل ما بين 180 و300 الف شخص وتشريد 2,4 مليون اخرين.